جمعية رياض الهرهورة هرهورة في: 2024/02/24

لقاء تواصلي

عقد المكتب المسير لقاء تواصليا مع منخرطي الجمعية بتاريخ 24 فبراير 2024 في عين مكان المشروع السكني بالهرهورة.

تضمن جدول الأعمال الخاص بهذا اللقاء النقط التالية:

1) كلمة لرئيس الجمعية وأمين مالها
2) التدخلات
3) الإجابة على أسئلة المتدخلين
4) القرارات

كلمة الرئيس

قام رئيس الجمعية بالترحيب بالحضور الكريم، معرجا على محاور جدول الأعمال التي لخصها في محورين أساسيين:

- استخلاص الديون والسيولة
- الحديث حول الزيادة المتفق عليها في اللقاء السابق

كلمة أمين المال

قام السيد امين مال الجمعية بالترحيب بالمنخرطين، ومواصلة الحديث حيث انتهى رئيس الجمعية حول الزيادة المتفق عليها مشيرا إلى الظروف الصعبة التي أدت إلى هذه الزيادة النسبية، الشيء الذي ولله الحمد لم يؤثر على سيرورة الأشغال أو الوثيرة التي لم تعرف أي نقصان وهذا راجع إلى رغبة المكتب المسير في إنجاز الوعود في آجالها دون تأخير وهذا راجع إلى المتابعة عن قرب وبكل

حزم من طرف المكتب المسير متمثلا في أعضاءه وذلك نظرا لأن المشروع بحكم موقعه السياحي يحتم علينا تتبع جميع مراحل الإنجاز لكي يكون على مستوى تطلعات المكتب والمنخرطين دون توقف وفي تقدم مستمر.

كما قام السيد أمين المال بتذكير المنخرطين بمبلغ الزيادة الذي تن الاتفاق عليه والمتمثل في 200 درهم، وبالفعل تم الالتزام بأداء هذا المبلغ من طرف المنخرطين، غير أنه تفاجأ أعضاء المكتب المسير بواجب وإلزامية أداء واجبات إضافية خاصة بمراجعة التسجيل والتحفيظ وفوترة الماء والكهرباء والمتمثلة في زيادة إجمالية قدرها 72 مليون سنتيم.

اختتم أمين المال حديثه بالإكراهات التي فرضتها زيادات في مواد البناء وحرص المكتب على الاستمرار في الأشغال بنفس الجودة، هذه الإكراهات التي كان من الممكن تفاديها لو أن المنخرطين كانوا ملتزمين بأداء ما في ذمتهم.

التدخلات

تمحورت جميع المتدخلين من منخرطي الجمعية حول النقط التالية:

- الإشادة بعمل المكتب المسير
- الوضعية المالية للجمعية
- تطبيق الإجراءات المتفق عليها في اللقاء السابق
- ما مدى الالتزام بالزيادة المتفق عليها
- تفعيل الإجراءات القانونية

الإجابة على أسئلة المتدخلين

أشار الرئيس إلى عزم الجمعية على اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة وفي حق جميع المتأخرين في الأداء بدون استثناء مشيرا إلى أن الوضع المالي والمرحلة المتقدمة في الأشغال حتمت على المكتب التعامل بالمزيد من الحكمة باعتبار المكتب المسير يعمل بشكل يخدم المنظومة العامة للجمعية وأي إجراء قانوني يجب أن يصب في مصلحة الجميع دون أن يؤثر على الجو العام

خصوصا أن الأشغال تتقدم بشكل إيجابي وأي إجراء لن يصب في مصلحة الجميع، خصوصا الشق المالي. وهذا راجع إلى عدد التزام بعض المنخرطين بأداء المستحقات المتبقية في ذمتهم.

كما شدد رئيس الجمعية في حديثه على تهاون عدد من المنخرطين في الحضور للقاءات التواصلية رغم توصلهم بوسائل دعوات حضور دون مبررات أو حتى اعتذار.

وفي مستهل حديثه أشار إلى أن الزيادة كانت لتكون أكثر من المبلغ المشار إليه آنفا وأنها زيادة موضوعية نظرا للوضع الاقتصادي الذي يمر به بلدنا من حيث الزيادة في الأسعار وأنها زيادة تبقى نسبية بالمقارنة مع الإكراهات المطروحة ورغم ذلك أخذ المكتب على عاتقه الاستمرار في الأشغال وبنفس الوثيرة وذلك راجع بالأساس بالسمعة الحسنة والالتزام من طرف الجمعية الذي جعلها محط ثقة من قبل المنعشين العقاريين والموردين.

وأن أي زيادة لم تكن برغبة من المكتب دون سبب بل هي راجعة إلى النفس الإيجابي المتمثل في المحافظة على جودة البناء و Finition والتي بشهادة جميع المنخرطين بدون استثناء، تبقى استثنائية مقارنة بمثيلاتها وكذلك حرص المكتب على إخراج جميع الشقق والبنكلو في أحسن حلة ممكنة توافق تطلعات وآمال المنخرطين الشيء الذي لن يتحقق إلا بتظافر جهود الجميع وأن مبلغ 200 درهم يعتبر غير كاف للالتزام بمتطلبات المواد الأولية المستعملة وأن هذا المبلغ قابل للزيادة وفق المبدأ التضامني للجمعية ومنخرطيها.

وفي الختام تم إعطاء الكلمة لعدد من المتدخلين في إطار النقاش وتبادل المقترحات والإجراءات الممكن اتخاذها بالإجماع.

وفي هذا الإطار تم الاتفاق على مهلة إلى غاية يوم الجمعة الأولى من تاريخ هذا اللقاء وتم التصويت بالإجماع على إعطاء هذه المهلة وفي حالة عدم الاستجابة سيقوم المكتب بإرسال عون قضائي، مع التأكيد من طرف الرئيس ان المشروع سيكتمل رغم جميع الإكراهات والعقبات.

كما أكد رئيس الجمعية أن جميع المنخرطين يتوصلون بملخص حول جميع سيرورة أشغال اللقاء وذلك عبر Audio كي يعرفون رغم تغيبهم بجميع القرارات المتخذة.

وقد نبه رئيس الجمعية على أن المبدأ التضامني القائم عليه نظام الجمعية هو نظام تضامني والكل معني بأي قرار (أصحاب الشقق، الأراضي والبنكلو).

القرارات

تم اتخاذ القرارات التالية:

- زيادة بقيمة 200 درهم ليصل إجمالي الزيادة إلى 400 درهم للمتر ستوضع على شكل شيكات تدفع في أجل شهرين من تاريخ اليوم.
- منح مهلة 15 يوما لأجل دفع 200 درهم وفي حال عدم الالتزام بهذه المدة سنصل إلى 400 درهم بالنسبة للمنخرطين الذي لم يسددوا 200 درهم الخاصة بالزيادة الأولى.